

تدويل نشاط المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: الواقع والآفاق

الأستاذ / براهيم زرزور (*)

الملخص:

إن دخول السوق الدولية، بغض النظر عما إذا كانت عملية الدخول تتم بصورة تدريجية، مثل البدء بالتصدير غير المباشر إلى التصدير المباشر، يتطلب كل ذلك أن تكون المؤسسة الاقتصادية لها الإمكانيات اللازمة من أجل الدخول إلى السوق الدولية، لهذا يجب على الدول توفير هذه الإمكانيات سواء من خلال إنشاء هيئات حكومية تعمل على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات أو من خلال التسهيلات. تعالج هذه الورقة البحثية كيفية مساهمة الهيئات الحكومية في الرفع من قدرة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تدويل نشاطها.

كلمات مفتاحية: التدويل، الأجهزة الحكومية، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

Abstract:

The penetrate the international market, regardless of whether the login process is gradual, such as start exporting indirect to direct export, requires all of that to be economic establishment has the necessary facilities in order to enter the international market, this states must provide these capabilities, both through the establishment of Government Organizations working to increase the competitiveness of the institutions or through the facilities.

This paper addresses how to research the contribution of government agencies in increasing the capacity of institutions to internationalize the Algerian economic activity.

Keywords: Internationalization , The Algerian Economic Institutions .

تمهيد

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وكذا العقد الأول من القرن الواحد والعشرين دعوات وترتيبات وتحولات باتجاه إطلاق قوى السوق وتحرير المبادلات التجارية وحركة رأس المال والمعلومات التقنية والقوى العاملة وتدويلها وإزالة تخفيض القيود التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأسواق الوطنية وافتتاحها على المنافسة الدولية.

وبما أن الجزائر جزء من هذا المحيط فقد عملت على تحرير مبادلاتها الخارجية لمواكبة عملية الاندماج الدولي، وقد تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية العميقة التي شرعت فيها الجزائر بحجة الانفتاح على الخارج لتحقيق الانعاش الاقتصادي، وإزالة التشوهات البنوية العالقة بالاقتصاد الوطني في جانبيه الداخلي والخارجي والجزئي والكلي، وهذا ما يتجلى من خلال الترسنة القانونية لتمكين المؤسسات من النمو في ظل نظام منفتح لضمان عملية النجاح في التنمية الاقتصادية وذلك لترقية الصادرات خارج المحروقات تحسباً للأزمات المالية الدولية التي تنعكس سلباً على أسعار المحروقات.

إشكالية الورقة البحثية:

مع تزايد التوجه نحو حرية التجارة للإسراع في عملية الاندماج العالمي خصوصاً للجزائر، ومع انتهاز الدولة لعدة سياسات واجراءات لمواكبة هذا التوجه لترقية الصادرات خارج المحروقات على غرار الخصخصة، وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإصلاح النظام القانوني والمؤسسي في هذا المجال، أمام هذا الوضع نطرح الإشكال الآتي:

إلى أي مدى نجحت الجزائر في تدويل مؤسساتها الاقتصادية من خلال الآليات التنظيمية والمؤسسية المختلفة؟ وما هي العوامل - الدافعة والحاكمة - الكفيلة بتحقيق عملية تدويل ناجحة؟

- ما المقصود بتدويل الشركات؟ وماهي العوامل التي تدفع بالشركات إلى تدويل نشاطها؟
- ماهي مختلف مراحل عملية التدويل؟
- ماهي أبرز المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية لتسهيل عملية اختراق شركاتها للأسواق الدولية؟ وماهي أهم آليات تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟ ومعرفة الفرص أو احتمالات النجاح لعملية التدويل التي إتجأت إليها بعض المؤسسات؟

فرضيات الورقة البحثية:

- تستند هذه الورقة البحثية إلى الفرضيات الآتية:
- استطاعت الدولة الجزائرية إلى حدّ ما - عن طريق آليات متعددة قانونية ومؤسسية - من مساعدة مؤسساتها الاقتصادية من اختراق الأسواق الدولية.
- لازالت تمثل الصادرات خارج المحروقات نسبة ضئيلة رغم المجهودات المبذولة في إطار ترقيتها تتميز بالضعف وهي محط أنظار السياسات الاقتصادية الوطنية خاصة في السنوات الأخيرة.
- تساهم التكتلات الاقتصادية والمناطق الحرة
- كأدوات تحرير التجارة - في ترقية الصادرات خارج المحروقات، ومن خلاله الدخول إلى السوق الدولية.

أهمية الورقة البحثية:

يكتسي هذا الموضوع أهمية من خلال الضرورة الملحة في إعادة هيكلة قطاع الصادرات الوطنية لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بديلة على المدى البعيد باعتبار البترول طاقة زائلة تخضع للتقلبات الدولية، وخصوصا مع توجه الدول نحو نظام تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي لمحاولة منها الإسراع في الاندماج

في الاقتصاد الدولي، هذا المسعى مهم نظرا للامتيازات التي يقدمها أهمها نقل الخبرات والتكنولوجيا، كما أنها تمثل ممرا نحو أسواق التصدير. وتكتسي الورقة البحثية أيضاً أهمية لكونها تدرس عدة تحديات مهمة للاقتصاد الوطني وهي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة الأورو-متوسطة،

أهداف الورقة البحثية:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- معرفة الدور الذي تلعبه عملية تدويل الشركات في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- معرفة وإبراز أهم الوسائل والإجراءات والتدابير التي يمكن أن تعتمد عليها استراتيجية ترقية الشركات الجزائرية من خلا تدويل جزء من نشاطها.
- معرفة واقع وآفاق قطاع الصادرات في الاقتصاد الجزائري - كأسلوب لعملية تدويل الشركات. في ظل التطورات الاقتصادية الدولية الحالية.

منهج الورقة البحثية

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها نستخدم المنهج الوصفي في الدراسة النظرية المتعلقة بالتدويل ومراحل وأهميته، وأهم السياسات والبرامج الإصلاحية التي انتهجتها الجزائر في إطار تدويل شركاتها، واستخدام المنهج التحليلي لإبراز الإجراءات المتبعة في ترقية قطاع الصادرات ودراسة واقع الصادرات في الجزائر، إضافة إلى المنهج الإحصائي في إبراز أهم الإحصائيات التي تخص واقع قطاع التصدير خارج المحروقات في الجزائر.

المبحث الأول

ماهية تدويل المؤسسات الاقتصادية

إنّ عملية التدويل، أصبحت اليوم أمراً واقعاً، ومآل منطقي للمؤسسات كوسيلة للدخول في الأسواق الدولية ويرجع ذلك لما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية واتصالية هائلة، وتكتلات إقليمية، وتحرير واسع النطاق للاقتصاد والتجارة الدولية.

أولاً: مفهوم التدويل

حسب *Kotler* و *Dubois* يعرفان مصطلح التدويل على كونه تطوير المنتجات والخدمات للدخول في الأسواق الخارجية^(١). كذلك يعرف التدويل على كونه عملية تدريجية تشمل عدة مراحل للدخول في الأسواق الخارجية^(٢). من خلال التعريف السابق نستنتج أن التدويل هي الطريقة التي تسمح للمؤسسات بتطوير أعمالها لاختراق الأسواق الدولية.

ثانياً: عوامل التدويل

عدة عوامل تدفع المؤسسة لتدويل نشاطها من أهم هذه العوامل:

١- العوامل الإستراتيجية: نجد فيها:

أ- تقسيم المخاطر بين الدول:

- دورة حياة المنتج: في حين يكون المنتج في السوق المحلية في مرحلة نمطية، قد يكون نفس المنتج في مرحلة النمو في سوق أجنبية.
- تزداد شدة المنافسة في السوق المحلية: في حين قد تكون في السوق الأجنبية أقل حدة.
- التقليل من مخاطر التبعية: سواء من ناحية التموين أو في قنوات التوزيع.

ب- الميزة التنافسية^(٣): يكون ذلك في إقامة وحدات إنتاج في الدول التي تتميز بـ:

- انخفاض مستوى الأجور.
- توفر الموارد الأساسية في عملية الإنتاج.

• انعدام الحواجز الجمركية والغير جمركية.

٢- عوامل مرتبطة بالسوق:

أ- العوامل المرتبطة بالسوق المحلي:

- يكون التدويل في بعض الأحيان مفروض وذلك عند تشجيع السوق المحلية أو صعوبة الحصول على حصة في السوق المحلية^(٤).
- قوانين تحد من تطوير المؤسسة.

ب- عوامل مرتبطة بالسوق الأجنبية:

- تدويل المنافسة، بسبب فتح الأسواق فالمؤسسة لم تعد تعتبر السوق المحلية السوق الوحيد، بل عليها البحث عن أسواق أخرى.

ج- عوامل تجارية^(٥):

- تقلص السوق المحلية.
- تخصص المؤسسات.
- تقلص دورة حياة المنتج.

د- العوامل الصناعية:

- البحث عن اقتصاديات الحجم: تعدد الأسواق مكّن المؤسسات من زيادة حجم الإنتاج، أدى ذلك إلى انخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة الواحدة.
- انخفاض تكاليف الإنتاج

هـ- عوامل الفرصة:

- ارتفاع مستوى الطلب: تتميز بعض الأسواق بارتفاع مستوى الطلب على السلع والخدمات، ما يدفع المؤسسات للدخول في هذه الأسواق.

- دوافع مدير المؤسسة: يتميز بعض المدراء عن غيرهم بروح المغامرة^(٦)، وذلك ما يدفعهم إلى التفكير في الدخول الأسواق الدولية.
- ما تمثله الأسواق الدولية من فرص استثمارية.

ثالثاً: مراحل التدويل

عملياً، هناك درجات متفاوتة من ناحية الاهتمام بغزو الأسواق الأجنبية، فهناك مؤسسات صغيرة متوسطة تفضل العمل في الأسواق المحلية لما تتمتاز به من بساطة، وفي المقابل هناك العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في تطوير واختبار منتجاتها خارج الحدود الوطنية، وفي هذا الإطار، فإن المؤسسات التي تتخذ قرار التدويل، عادة ما تمر بمراحل متوالية، يمكن أن نلخصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (١): مراحل التدويل



Source: Corinne Pasco-Berho, Marketing International , 4ème éd, Dunod, Paris, 2002, P33.

- من خلال الشكل السابق، يمكن حصر أهم مراحل التدويل في النقاط التالية^(٧):
- ١- درجة اهتمام ضعيفة من قبل المنشآت المعنية بالأسواق الدولية، مكتفية بتغطية السوق المحلية نتيجة للطلب المتزايد على السلعة؛
 - ٢- معاناة بعض المنشآت من وجود فائض من السلع التي لم يتم تصريفها في الأسواق المستهدفة، الأمر الذي يدفعها لمحاولة تصريفها في بعض الأسواق الدولية، من خلال بعض المنافذ التوزيعية (تجار جملة أو تجزئة أو وكلاء...) وفي شكل طلبيات؛
 - ٣- نظراً للتزايد المستمر في الفائض من السلع المنتجة، من قبل الشركات المعنية، تبدأ إدارة الشركات التفكير جدياً في التصدير التجريبي لإحدى الدول المتقاربة معها ثقافياً واقتصادياً، مما يكسبها خبرة وكفاءة بالتصدير لهذه الدول؛
 - ٤- في هذه المرحلة من مراحل الاهتمام بالأسواق الدولية، تبدأ الشركات المعنية بدخول أسواق دولية عن طريق وسطاء محليين، أو خارجيين معتمدين لشركات أجنبية أخرى، وضمن تعاقدات أو ترتيبات تأخذ شكل الالتزام والارتباط بتلك الأسواق التي سيتم التصدير إليها. الأمر الذي يفرض إجراء تعديلات مناسبة في المزيج التسويقي على السلع التي سيجري تصديرها للأسواق الخارجية، بما يتناسب مع أذواق وإمكانات وتوقعات المستهلكين في تلك الأسواق الدولية المستهدفة؛
 - ٥- تدرك المنشأة أشكالاً مختلفة للتواجد في الأسواق الخارجية لتدعمها أكثر، كمنح تراخيص لجهات دولية لإنتاج بعض السلع لديها في الأسواق الدولية التابعة لها، مع اكتفاء الشركة الأم بعائد التراخيص. وغالباً ما تقترن تلك التعاقدات والاتفاقيات بترتيبات لتصدير المهارات التسويقية، لتقديم الخبرات اللازمة لتلك الشركات المضيفة، وخاصة في المراحل الأولى من التعامل بينهما؛

٦- في هذه المرحلة الأخيرة، تتزايد قناعة الإدارة العليا بأهمية الإنتاج والتصدير لبعض الأسواق الدولية، باعتبارها أسواقاً مربحة للسلع التي تطرحها، وبالتالي يبدأ العمل الفعلي بالتعامل مع تلك الأسواق المستهدفة خارجياً كجزء هام من إستراتيجيتها التسويقية العامة، وبأبعاد عالمية تتمثل مثلاً في: تحديد نمط دخول الأسواق الدولية، تصميم منتجات وخدمات عالمية، تطوير برامج تسويقية تستند إلى تنافسية على نطاق عالمي.



المبحث الثاني

العوامل – الدافعة والحاكمة – لتدويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

أولاً: التهديدات:

١ - جمود المحيط الإداري:

تتطلب الإجراءات الإدارية عناية تامة لضمان تطابقها مع السياسات والتشريعات والنظم ذات الصلة، وتشكل هذه الإجراءات مساحة للالتقاء بين الحكومة من جهة وأصحاب المشاريع من جهة أخرى. باعتبار أن نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيماً وتنفيذاً خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتميز بالديناميكية.

والملاحظ أن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس الروتين الرسمي الممل، فهناك الكثير من مشاريع الاستثمار عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها المحدد مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصاً لا تعوض. ويعود ذلك إلى:

- أن الذهنيات لم تنهياً أو لم تهياً لضم وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثم التعامل معها بما تتطلبه من سرعة في إنجاز الإجراءات الإدارية.
- السرعة في إصدار النصوص واتخاذ القرارات لم يواكبها حركية مماثلة في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي. فرغم إنشاء الشباك الوحيد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلا أن المستثمر مازال يعاني من ثقل الإدارة ومن نفس المشاكل التي كانت قبل إنشاءها .

٢ - مشاكل التمويل:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في مجال التمويل، ويمثل ذلك إشكالا حقيقيا يحد من تطور القطاع، ويبقى أحد العوامل المعقدة والشائكة في حياة المؤسسة، حتى وإن سجلت المنظومة المصرفية بعض التطور فإن سلوك البنوك يبقى

متخوفاً إزاء جميع الاستثمارات غير المدعومة من طرف الدولة، وتبقى ملفات الاستثمار معطلة وآجال التنفيذ طويلة.

٣- غياب التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية:

تعتبر الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملاً لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، فبالرغم من سياسة الإصلاح الجبائي التي كان من أهم أهدافها التخفيف من حدة الأعباء والعراقيل البيروقراطية الكبيرة التي مست النظام الجبائي في السنوات السابقة، إلا أنه لا يزال يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار والتدابير الاستثنائية، ما خلق حالة من عدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم الإعلام الآلي، وعدم قدرة الإدارة الضريبية اعتماد فكرة الزبونية في علاقتها مع الغير.

٤- مشاكل التمويل:

إن التمويل بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل أحد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة.

٥- ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعدم حماية المنتج الوطني:

تواجه معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية قدراً متزايداً من المنافسة والضغوط الحادة، ذلك أن قوى التدويل والعولمة تضغط على الشركات بمختلف أنواعها وأحجامها. ففي غالبية الدول النامية تظل هذه المؤسسات تعمل في أنشطة تقليدية تتسم بانخفاض الإنتاجية وضعف الجودة وصغر الأسواق المحلية التي تخدمها وقلّة الديناميكية التكنولوجية.

ثانياً: الفرص:

رغم كثرة التهديدات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فإنه أمام هذه المؤسسات بعض الفرص والمحفزات المساعدة على النجاح في محيطها المحلي، ودخول تجربة ناجحة على مستوى الأسواق الدولية. هذه الفرص والمحفزات تتمثل في برامج التأهيل التي اتخذتها الدولة على عاتقها والتي تهدف إلى تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي ورفع أدائها الاقتصادي والمالي. فبرنامج التأهيل لا يتعلق فقط بالجانب الخاص بالمؤسسة من إدارة أو تسيير الموارد، بل يتعداه إلى مجموعة الهيئات المؤسساتية المحيطة و المتعاملة مع المؤسسة. وتأهيل المحيط يشمل الجانب القانوني التنظيمي، إصلاح المنظومة المصرفية، تطوير شبكة الاتصالات، المناطق الصناعية والنشاط، ...

المبحث الثالث

دور الهيئات الحكومية الجزائرية في تدويل نشاط المؤسسات الاقتصادية

مجهودات كبيرة تبذل من قبل مجموعة مشتركة ومتكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة الجزائرية من أجل تنمية المؤسسات الاقتصادية التي يمكنها النشاط في الأسواق الدولية ومن أهمها:

أولاً: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

أنشأت الجزائر اعتباراً من سنة ١٩٩١ وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتباراً من سنة ١٩٩٣ وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة ٢٠١٠ هي مكلفة بـ:

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.
 - تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 - المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.
 - تبني سياسة ترقية للقطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وهي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه وتأيير ومراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور ومنها المشاتل وحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

١- المشاتل وحاضنات الأعمال:

مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي^(٨) وتأخذ ثلاث أشكال هي:

- **المحضنة:** وهي تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات،
- **الورشة:** الربط وهي هيكل دعم يتكلف بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات:** ويتكفل بأصحاب المشاريع الممتين إلى ميدان البحث.

٢- مراكز التسهيل:

هي «مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي».

أ - أهداف مراكز التسهيل:

وتسعى لتحقيق العديد من الأهداف منها^(٩):

- وضع شبك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المشاريع.
- تسيير الملفات التي تحضي بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية.
- تطوير التكنولوجيات الجديدة واثمين البحث والكفاءات.
- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني والدولي.

ب - وظائف ومهام مراكز التسهيل:

وتتكلف هذه المراكز بمهام عديدة أهمها^(١٠):

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر معلومات حول فرص الاستثمار.
- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار ويدر مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة.

٣- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه^(١١):
- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات وإستراتيجيات لتطوير القطاع.
 - تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.

ثانياً: الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالإضافة إلى الأنشطة التي تقو بها الوزارة المختصة في القطاع والهيئات التابعة لها، هناك هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة تهتم بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها:

١ - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *ANSEJ* :

أ - طبيعة الوكالة ومهامها :

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد أنشئت سنة ١٩٩٦ ولها فروعاً جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة وتقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية (١٢):

- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول.
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد.
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع.
- تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وإنجازها واستغلالها.
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم، ويسير الوكالة مجلس توجيه ومدير ومجلس مراقبة.

ب- دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تطور المشروعات المصغرة:

منذ انطلاق نشاطات الدعم والتوجيه للوكالة اعتباراً من أواسط سنة ١٩٩٧ وحتى نهاية سنة ٢٠٠٩ تلقت الوكالة حوالي ٤٤٦ ألف مشروع مصغر يتوقع أن تستقطب ١,٣ مليون وظيفة سنة ٢٠١٢، وقد سلمت خلال نفس الفترة ٢١٣ ألف شهادة تأهيل لأصحاب المشاريع المصغرة، ووافقت البنوك على تمويل حوالي ٧٨ ألف مشروع بغلاف مالي قدره ٧٩ مليار دينار ضمن تقديرات لمخصصات استثمارية تصل إلى ١٢١ مليار دينار بمناصب شغل تفوق ١٢٠ ألف منصب عمل وبلغت الجهود الفعلية للاستثمارات المنجزة حوالي ٦٣ مليار دينار جزائري خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٩، وعدد المشاريع الممولة ٣٨ ألف مشروع مصغر ومناصب شغل فعلية بلغت ١٠٧ ألف منصب شغل^(١٣).

٢- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) أ- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات :

أنشئت كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في ١٩٩٣ م^(١٤) وهي مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإقامة استثماراتهم من خلال إنشاء شبك موحد وحيد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشروعات وذلك بغية تقليص أجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز ٦٠ يوماً.

ب- الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) والهيئات المكملة لها:

نظراً لبعض الصعوبات التي تتعرض أصحاب المشاريع الاستثمارية ومن أجل تجاوزها ومحاولة استقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية فقد أنشئت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة ٢٠٠١ بموجب المرسوم رقم ٠٣/٠١ المتعلق بتنمية الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف

لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى ٣٠ يوماً، بدلاً من ٦٠ يوماً في الوكالة السابقة التي حلت محلها.

ج- مهام الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار:

لقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها^(١٥):

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات.
- إستقبال وإعلام ومساعدة المستثمر بين الوطنيين والأجانب.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات.
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.

٣- لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية (CALPI) ووكالة التنمية الاجتماعية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أ- لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية :

أنشئت سنة ١٩٩٤ وهي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات وتقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراضي منذ سنة ١٩٩٤ إلى غاية سبتمبر ٢٠٠٧ حوالي ٦٧٠٠٠ مشروع يتوقع أن تستقطب حوالي ٣١١ ألف عامل بعد إنجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات

الاقتصادية، وقد كان توزيع تلك التي أنجزت فعلا في نهاية ٢٠٠٤ (حوالي ٥٠٠ مشروع) على الأنشطة كما يلي:

ب- وكالة التنمية الاجتماعية:

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة ١٩٩٤ وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان.

ومن أهم وظائفها نذكر:

- ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن استخداماً كثيفاً للعمالة.
- تطوير وتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القرض المصغر، الذي يمكن من توفير العتاد والأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن، وتطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

ج- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

لقد تم استحداث منظومة جديدة للقرض المصغر دخل حيز التطبيق خلال سنة ٢٠٠٤ وتتكلف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بهذه المهمة والتي ستتولى الإشراف على صندوق الضمان التقاعدي للقرض المصغر بعد إنشائه عمليا خلال السنة الجارية الذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة.

٤- بورصات المناولة والشراكة:

وهي جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي تم إنشاؤها عام ١٩٩١ م وتتكون من المؤسسات العمومية والخاصة ومن مهامها:

- إحصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل مستوى لطاقات المناولة.
- ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية.
- تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية.
- إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة.
- تقديم المساعدات الاستشارية والمعلومات اللازمة.
- المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي بتشجيع إنشاء مؤسسات وصناعات صغيرة ومتوسطة جديدة في ميدان المناولة.
- ترقية المناولة والشراكة على المستوى الجهوي والوطني والعالمي.
- تنظيم المنتقيات واللقاءات حول مواضيع المناولة.
- تمكين المؤسسات الجزائرية من المشاركة في المعارض الجهوية والدولية.

ثالثاً: التحفيزات التسويقية: ولعل أهمها:

١- برنامج *Optimexport*:

يهدف برنامج^(١٦) الذي أسس له في ماي ٢٠٠٧ إلى تطوير قدرات التصدير خارج قطاع المحروقات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كذلك من أبرز تحديات برنامج *optimexport*:

- ✓ ربط المؤسسات الجزائرية بالبحث العلمي.
- ✓ تقديم نصائح لأرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مجال التصدير.
- ✓ البحث عن أسواق دولية.

٢- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX :

تأسست الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات وفق مقتضيات الأمر رقم ٠٦ يناير ١٩٩٦، بحيث يندرج عملها ضمن الشروط والتدابير التي تضعها النصوص التطبيقية لهذا الأمر، وأنشئت الشركة بعقد موثق بتاريخ ٠٣ ديسمبر ١٩٩٥، وهي شركة ذات أسهم حيث يساهم فيها ٥ بنوك و ٥ شركات تأمين بحصة ١٠٪ لكل مساهم، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم ٩٦ يوليو ١٩٩٦ تحددت شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفيته والذي يعهد تسييره للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات من خلال لجنة التأمينات عند التصدير المكونة من ممثلي أهم القطاعات المرتبطة بترقية الصادرات خارج المحروقات. تقوم الشركة في حالة وقوع حادث من الأحداث المرتبطة بالأخطار المؤمنة لحساب الدولة بعد التأكد من توافر شروط تنفيذ الضمان وبحصول الضرر بدفع للمؤمن له التعويض المستحق في أجل لا يتجاوز ٦ أشهر من تاريخ استلام الرسالة التي تشعر الشركة بوقوع الحادث. وعليه فإن الشركة تعمل من خلال ذلك على حث المصدرين على اقتحام الأسواق الخارجية بارتياح من خلال الضمان التي تقدمه لهم الشركة على التمويل الممنوح لهم من قبل البنوك، كما أنها تكون همزة وصل بين المصدرين الجزائريين والشركاء الأجانب. إضافة إلى ما سبق فإن الشركة توفر للمصدرين خدمات معلوماتية هامة تتعلق بحالة الأسواق الخارجية، والوضعية المالية للشركاء الأجانب بصفة دورية، قبل قيام المصدر بعملية التصدير لتفادي الوقوع في الخطر.

٣- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية:

وهو مؤسسة عامة ذات طابع إداري، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي ٣٢٧/٩٦ المؤرخ في ٠١-١٠-١٩٩٦ يتمتع بالاستقلال المالي، والشخصية المعنوية ويعمل تحت وصاية وزارة التجارة، والهدف من إنشائه هو ترقية المبادلات الخارجية والمساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات، ومهامه إعلامية، استشارية وتدعيمية، وهو مكلف بما يلي^(١٧):

- تنشيط برامج تنمية المبادلات التجارية وترقيتها والموجهة لتطوير الصادرات خارج المحروقات.
- رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات المحلية إليها.
- إنجاز دراسات وتقديم خدمات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين في مجال التجارة الخارجية.

٤- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير:

أنشئ بموجب المرسوم رقم ٦٣-٨٧ المؤرخ في مارس ١٩٨٧ الديوان الوطني للمعارض والتسويق والذي تم تغيير تسميته في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠ من الديوان إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، يعمل على ترقية الصادرات من خلال تنظيم سلسلة من المعارض الوطنية، ومساعدة الشركات المهتمة بعملية التصدير بعرض منتجاتها في المعارض الدولية والجهوية خارج الوطن، ومن مهامه أيضاً^(١٨):

- نشر وتوفير المعلومات والوثائق الإخبارية العامة والمتخصصة عن الأسواق الأجنبية
- دراسات السوق عند التصدير
- تحضير مساهمة الأعوان الوطنيين في المعارض المقامة في الجزائر وفي الخارج .

- جمع وتحديد المعايير الاقتصادية والمالية المنافسة لنوع الإنتاج المصدر لاتخاذ القرار .
- مساعدة المتعاملين التجاريين المحليين على إعداد ملفات التصدير والتفاوض.
- التدخل كوسيط للمتعاملين بطلب منهم للقيام بعمليات التصدير .
- وفي إطار تبادل المعلومات والخبرات في مجال التجارة الخارجية فإن الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير قد وقعت على سلسلة من الاتفاقيات مع الهيئات النظرية بأوروبا والدول العربية ودول المغرب العربي وإفريقيا وآسيا، وكذلك مع الهيئات الدولية.

رابعاً: واقع تدويل المؤسسات ص. م في الجزائر

نهدف من خلال هذا المبحث إلى محاولة تسليط الضوء على واقع تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩ هذا من جهة، ومن جهة أخرى سنحاول التطرق إلى آليات تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومعرفة الفرص أو احتمالات النجاح لعملية التدويل التي اتجهت إليها بعض المؤسسات الجزائرية.

١- الآليات المستخدمة في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

يقدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المدولة ٤٨٩ مؤسسة لسنة ٢٠٠٩ أي ما يمثل ٠,١٪ من مجموع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تبلغ ٤٥٤٩٠٩ وتعتبر هذه النسبة ضئيلة جداً مقارنة بالدول الأخرى. ومعظم هذه المؤسسات تختار آلية التصدير من أجل دخول الأسواق الدولية، حيث يبلغ عدد المؤسسات التي اختارت آلية التصدير كآلية لاختراق الأسواق الدولية ٤٨٩ أي ما يمثل ١٠٠٪ من عدد المؤسسات الجزائرية المدولة.

أ- تدويل المؤسسات الجزائرية من خلال التصدير

إن ما يميز هيكل صادرات الجزائرية هو سيطرة المحروقات (أكثر من ٩٧٪) وتعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية ولم تتعد في أحسن الحالات ١,٩ مليار دولار أمريكي، ونظراً للتقلبات التي تمس أسعار النفط وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على

تدويل نشاط المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: الواقع والآفاق

أ/براهمي زنفور

الاقتصاد الوطني فقد سعت السلطات الجزائرية لتنمية الصادرات خارج المحروقات برسم استراتيجية شاملة تستهدف إلى زيادة حجم الصادرات من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية.

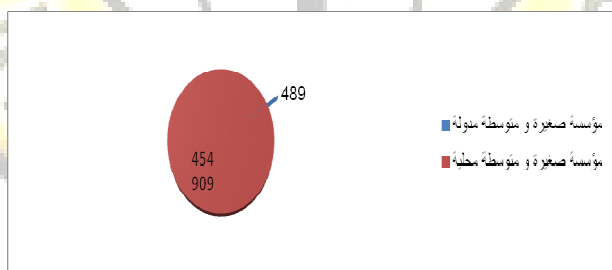
الجدول رقم (١): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المدولة

النسبة	العدد	مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية
1%	489	مؤسسة صغيرة ومتوسطة مدولة
99%	454 909	مؤسسة صغيرة ومتوسطة محلية
100%	455 398	المجموع

المصدر: دوار إبراهيم، آليات تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، ٢٠١١، ص ١٠٥.

ويمكن إدراج هذه المعطيات في دائرة نسبية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (٢): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المدولة



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول السابق.

وخلال السنوات الأخيرة غطت صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة ١٠٠٪ من إجمالي الصادرات خارج المحروقات وذلك وحسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحتل الجزائر في مجال الصادرات التي تنجزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مراتب متأخرة، ويبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتصدير منتجاتها ٤٨٩ مؤسسة (سنة ٢٠٠٩)، وتقدر حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ ٢,٥٪ من إجمالي الصادرات أي حوالي ١,٠٤ مليار دولار.



خاتمة

إن الاقتصاد في توجهاته الجديدة نحو العولمة فرض على العديد من الدول إعادة النظر في سياستها الاقتصادية، ومن بين هذه الدول الجزائر. وقد أصبح إلزاماً على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التأقلم مع الوضعية الجديدة من خلال تحسين مردوديتها والتطور بشتى التقنيات، ولعل من خلال البحث تبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعاني من خلل كبير في منظومتها، بحيث لا يتجاوز عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط على الصعيد الدولي ١,٠٪ من مجموع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي بلغ عددها سنة ٢٠٠٩ ما يقارب ٤٥٣٩٨ مؤسسة، وكما تبين كذلك من خلال البحث أن الدولة الجزائرية أنشأت العديد من الهيئات الحكومية من أجل دفع عجلة التنمية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، إلا أن هذه الجهود لم تعطي الثمار المرجوة.

• التوصيات والمقترحات

- يمكن استخلاص مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعظيم وتحسين حجم تواجد الشركات الجزائرية على المستوى الدولي، وذلك كما يلي:
- توفير المعلومات عن الأسواق الدولية؛
 - تدريب الكوادر البشرية؛
 - تفعيل الاتفاقات التجارية مع دول العالم المختلفة، خاصة المجالات الصناعية والمجالات الزراعية والغزل والنسيج، والاهتمام بتخفيض عدد السلع المدرجة ضمن القوائم السلبية في الاتفاقيات الثنائية واتفاقيات التجارة الحرة مع الدول العربية والاتحاد الأوروبي، لزيادة قدرة الشركات الجزائرية على المنافسة داخل هذه الدول؛

- تكثيف الرقابة الحكومية للتصدي لظاهرة تصنيع المنتجات المقلدة أو المنتجات المصنعة خارج معايير الجودة وتصديرها للخارج، حتى لا يؤثر ذلك على سمعة ومكانة الصادرات الجزائرية؛
- تدعيم الجهات الجزائرية التي تعمل في مجال ضمان مخاطر الصادرات، وإنشاء الشركات التسويقية المتخصصة لتجميع جهود الشركات الجزائرية العاملة في الخارج؛
- تدعيم الارتباط بشبكات الأعمال الدولية؛
- يجب أن تكون هناك إستراتيجية واضحة للشركة، فيما يتعلق بالعمل على الصعيد الدولي، وهو ما يتطلب بدوره توافر الفكر المنظمي «*Entrepreneur*» لدى القائمين على إدارة الشركات؛ والاعتماد على تقنيات الحديثة في إدارة الأعمال الدولية.

الهوامش والمراجع

- (1) Philippe Kotler, Bernard Dubois, **Marketing Management**, 12e édition, Nouveaux Horizons, Paris 2006, P: 779.
- (2) Perspective d'investissement international, **Revue De l'OCDE**, 2007, P.232.
- (3) Michon, Christian, **LE MARKETEUR, fondements et nouveautés du marketing**, Education, 2 éd, 2006, P.34.
- (4) ALBERTO, T. et COMBEMALE, P., **Comprendre l'entreprise**, 3e édition, Nathan, Paris 2001, P.54.
- (5) BATTIAU, M., **Le commerce international**, Edition Ellipses, Paris 2002, P.145.
- (6) SWEENEY, G. P., **Les nouveaux entrepreneurs : petites entreprises innovatrices**, Les Editions d'Organisation, Paris 1982, P.111.
- (7) Corinne Pasco – Berho , **Marketing International** , 4ème éd , Dunod, Paris, 1997, P.33.
- (٨) المرسوم التنفيذي رقم ٧٨/٠٣، المؤرخ في ٢٥ فبراير ٢٠٠٣، الجريدة الرسمية العدد ١٣، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص: ١٤.
- (٩) الجريدة الرسمية، العدد ١٣، ٢٠٠٣، ص: ١٤.
- (١٠) نفس المرجع، ص: ٢٠.
- (١١) نفس المرجع، ص: ٢٢.
- (١٢) المرسوم التنفيذي رقم ٩٦ / ٢٩٦ المؤرخ في ٠٨ سبتمبر ١٩٩٦.
- (١٣) الجريدة الرسمية، ص: ٣٢.
- (١٤) المرسوم ١٢/٩٣ الصادر في ١٠/٠٥/١٩٩٣.
- (15) **GUIDE** de L'investissement et de l'investisseur, 2005/2006, P.41.
- (16) Programme de renforcement des capacités exportatrices des PME Algériennes, Alger, Juin 2009, P.1.
- (١٧) المرسوم التنفيذي رقم ٩٦/٣٢٧، الجريدة الرسمية، العدد ٥٨، بتاريخ ١٩٩٦/١٠/٠١.
- (١٨) سعيدي وصاف، أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤، ص ١٨٤.